



معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

# نشرة الاقتصاد الفلسطيني

## تشرين الثاني 2024

### أبرز ما في العدد:

- لا تزال آلة الدمار الإسرائيلي تفتك بقطاع غزة، مع ضهور احتمالات التعافي ما بعد الحرب وازدياد المشهد قتامة.
- أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني عن المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للتنمية والتطوير والإصلاح، الذي يركز على تعزيز القدرات الاقتصادية المحلية وتحسين الأداء المؤسسي.
- صدور قرار بقانون جديد بهدف إنشاء إطار قانوني قوي وآمن للخدمات الرقمية، وتسهيل المعاملات الإلكترونية، وتعزيز التحول الرقمي.
- بحث لقاء طاولة مستديرة عقده معهد ماس مؤخرا خيارات الإيواء المؤقت لسكان قطاع غزة النازحين، وأوصى اللقاء باستخدام الكرافانات المصنعة محليا وضرورة تشييدها على مقربة من المساكن الأصلية، وإدماجها بالمناطق الحضرية، وتوفير التدريب المهني، والدعم النفسي، ومراكز لرعاية الأطفال.
- شهد صافي أرباح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين انخفاضا بنحو 55% خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2024 مقارنة بالفترة المناظرة ما قبل الحرب.



آيبك APIC

يتم إعداد هذه النشرة بدعم من  
الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار

## 1- التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للحرب

في الرابع عشر من تشرين الأول، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) تقريراً مشتركاً بعنوان «حرب غزة: التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة على دولة فلسطين»<sup>1</sup>. ويقدم التقرير، وهو الثالث ضمن سلسلة أطلقت منذ بدء الحرب، تحليلاً مفصلاً للعواقب الاجتماعية والاقتصادية للحرب المستمرة في قطاع غزة. ويستعرض التقرير إحصاءات مختلفة عن الضحايا وتأثير الأزمة الإنسانية الناجمة عن الحرب، بما في ذلك النزوح وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. كما يتناول التقرير العواقب الاقتصادية، وتدمير البنى التحتية، والأزمات الناتجة في قطاعي الصحة والتعليم.

الأثر	أحدث الإحصائيات (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/الإسكوا)
خسائر في الأرواح وإصابات	<ul style="list-style-type: none"> <li>بحلول أيلول 2024، وصل عدد ضحايا الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة إلى ما لا يقل عن 41,534 شهيد، من بينهم 11,355 طفلاً و6,297 امرأة. كما تم الإبلاغ عن إصابة حوالي 96,092 شخص.</li> <li>أما في الضفة الغربية، فقد وصل عدد الشهداء إلى ما يقرب من 700 شخص، من بينهم 160 طفلاً، وأصيب حوالي 5,750 شخصاً.</li> </ul>
حالات النزوح	<ul style="list-style-type: none"> <li>نرح ما يقرب من 90% من سكان قطاع غزة، مع اضطرار العديد منهم للنزوح قرابة 10 مرات.</li> <li>خلال الفترة ما بين تشرين أول 2023 وأيلول 2024، نرح أكثر من 4450 شخصاً في الضفة الغربية.</li> </ul>
انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	<ul style="list-style-type: none"> <li>بحلول حزيران 2024، عانى 96% من سكان قطاع غزة من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بينما عانى 22% منهم من انعدام الأمن الغذائي الكارثي.</li> <li>بحلول أيلول 2024، تسبب سوء التغذية الحاد في وفاة 34 شخصاً في القطاع، معظمهم من الأطفال.</li> </ul>
الأثر الاقتصادي	<ul style="list-style-type: none"> <li>خلال العام 2024، من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بنسبة 35.1%، ومن المتوقع أن يصل معدل البطالة لنحو 49.9% مع نهاية العام.</li> <li>ارتفعت معدلات الفقر الإجمالية في فلسطين إلى 74.3%، مع دخول حوالي 2.61 مليون شخص جديد إلى دائرة الفقر.</li> <li>ارتفع مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) من 10.2% في العام 2017 إلى 30.1% في العام 2024.</li> </ul>
أضرار البنية التحتية	<ul style="list-style-type: none"> <li>بحلول الربع الثالث من العام 2024، تضرر ما لا يقل عن 151,265 وحدة بنية تحتية في قطاع غزة، بما في ذلك 60% من المباني الكلية و57% من الأراضي الزراعية.</li> </ul>
الأزمة الصحية	<ul style="list-style-type: none"> <li>بحلول تموز 2024، شهد قطاع غزة أكثر من 492 هجوماً استهدفت البنى التحتية الصحية.</li> <li>بحلول أيلول 2024، قضى 986 عاملاً صحياً، وأصبحت 43% من مراكز الرعاية الصحية الأولية تعمل بشكل جزئي.</li> <li>في أيلول 2024، انخفضت تغطية اللقاحات إلى 86%، وانتشرت حالات تفشي الأمراض، بما في ذلك الكوليرا وشلل الأطفال.</li> </ul>
قطاع التعليم	<ul style="list-style-type: none"> <li>بحلول نهاية تموز 2024، تضررت 92.9% من مباني المدارس في قطاع غزة.</li> <li>بحلول أيلول 2024، تأثر حوالي 625 ألف طالب/ة في غزة بالحرب، وقضى أكثر من 10,317 طالباً و416 موظفاً في القطاع التعليمي.</li> <li>في الضفة الغربية، سجل نحو 69 حادثة عنف إسرائيلي في المرافق التعليمية بحلول أيلول و2354 حادثة عنف أثرت على الطلاب والعاملين.</li> </ul>

1 <https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2024/10/>

## 1-1 مسارات التعافي

التعافي) إلى جانب تحولات سياسية إيجابية، مثل السماح للعمال بدخول أسواق العمل الإسرائيلية والإفراج عن عائدات المقاصة. ويفترض هذا السيناريو تخفيف القيود وعودة تدفق الإيرادات والاستثمارات، وهو ما من شأنه أن يساعد في الحد من البطالة وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي.

يسلط التقرير الضوء على الظروف والعوامل الضرورية للتعافي، ويحث صناع القرار والجهات المانحة على التعاون في وضع استراتيجيات تدمج ما بين المساعدات الإنسانية وإعادة بناء البنية التحتية، ويدعو للتركيز على خلق فرص عمل ودعم التنمية لتسريع التعافي. كما يدعو إلى إعطاء الأولوية للفئات الضعيفة والمهمشة، بما في ذلك النساء والأطفال والنازحين، من خلال توفير البرامج الصحية والتعليمية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، يؤكد التقرير على الحاجة إلى الاستثمار في إعادة بناء المناطق السكنية والمرافق التعليمية والصحية مع معالجة الأضرار البيئية بالتزامن مع ذلك.

في ظل استمرار الحرب وتهديد السياسيين الإسرائيليين بفرض المزيد من العقوبات على السلطة الفلسطينية المكبلة، فإن الطريق الوحيد للمضي قدماً هو وقف الحرب ليتمكن الناس من العودة إلى ما تبقى من منازلهم. كما ينبغي لجهود الإغاثة والإنعاش أن تعطي الأولوية لتأمين وصول سكان قطاع غزة كافة وبصورة عاجلة إلى الخدمات الأساسية.

## 2- الإيواء المؤقت لنازحي قطاع غزة

في الأول من تشرين الأول 2024، نظم معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) لقاء طاولة مستديرة بعنوان «توفير الإيواء المؤقت لنازحي قطاع غزة في حرب 2023-2024: الاحتياجات

يؤكد التقرير على الحاجة الملحة إلى استراتيجيات تعافي شاملة لمعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الجسيمة الناجمة عن الحرب على قطاع غزة. إن نزوح أكثر من 1.9 مليون من سكان القطاع إلى أقل من 13% من أراضي القطاع (ما يقارب 53 كيلومتراً مربعاً) والتي حددتها إسرائيل كمناطق آمنة يزيد من حدة الأزمة الإنسانية، ما يتسبب في الاكتظاظ مع نقص حاد في المأوى الآمنة. هذا بالتوازي مع انهيار نظام الرعاية الصحية والدمار الواسع النطاق والتحديات الجسمية في الوصول إلى خدمات البنية التحتية الأساسية، ما يزيد من تفاقم الأزمة الإنسانية. وفي ظل هذا الواقع المرير، يسلط التقرير الضوء على ثلاثة سيناريوهات محتملة للتعافي ما بعد الحرب:

- السيناريو الأول، «لا تعافي مبكر»، ويفترض تعثر التعافي المبكر نتيجة استمرار التباطؤ الاقتصادي الحالي. وهو ما سيؤدي إلى تعافٍ ضعيف على مدى العقد المقبل. ويتوقع السيناريو فرض قيود على حركة ودخول العمال الفلسطينيين للداخل، وحجب عائدات المقاصة عن السلطة الفلسطينية، وارتفاع معدلات الفقر، ما سيؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 34% بحلول العام 2034 مقارنة بمستويات ما قبل الحرب.
- السيناريو الثاني، «تعافي مبكر محدود»، ويتوقع أن يعتمد التعافي على المساعدات الإنسانية فقط، دون أي تغييرات هيكلية. على غرار السيناريو السابق، يتوقع هذا السيناريو تحسناً طفيفاً في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات الفقر، وخاصة للطبقة المتوسطة الدخل، مع استمرار ارتفاع مستويات الفقر والبطالة.
- السيناريو الثالث، «تعافي مبكر غير محدود»، ويفترض وجود دعم دولي كبير (إنساني يركّز على

سكان قطاع غزة يتطلب جهوداً دولية وإقليمية واسعة النطاق ومنسقة لتوفير سكن مؤقت ومناسب. إلا أن ندرة الأراضي تشكل عقبة أخرى حيث إن الكثير من أراضي غزة المأهولة (سابقاً) هي ممتلكات خاصة، أما الأراضي العامة فتقع خارج المراكز الحضرية. كذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الحصار الإسرائيلي الذي يقيد استيراد مواد البناء الأساسية، إلى جانب الصعوبات الاقتصادية والنقص الحاد في المياه والوقود والغذاء في مراكز النزوح.

وتقترح الورقة الخلفية عدة بدائل للمأوى المؤقتة، مرتبة بحسب جدواها:

- كرافانات مصنعة محلياً: مصنوعة من هياكل معدنية، تتوفر فيها متطلبات المتانة والمرونة التصميمية، والعزل والخصوصية. كما أن تكلفة إنتاجها منخفضة مقارنة بغيرها كونها مصنعة محلياً. ويساهم هذا الخيار في إيجاد آلاف الوظائف، ما سيساعد في توفير الإغاثة لسكان القطاع.
- كرافانات مستوردة: تشكل الكرافانات المستوردة، وخاصة من المناطق والبلدان المجاورة أو الضفة الغربية، حلاً عملياً قصير المدى بعد الحرب مباشرة.
- طوب الليغو أو الطوب الطيني (لبن): يمكن لهذه المواد، التي تتميز بالفعالية من حيث التكلفة والاستدامة البيئية، أن توفر بديلاً للملاجئ المؤقتة حيثما أمكن ذلك.

بحسب الورقة، لا تعد الخيام والحاويات المعدنية من الخيارات الجيدة كونها لا توفر أساسيات المأوى اللائق. فالخيام غير مناسبة بسبب سوء العزل، والحر الشديد في الصيف والبرد القارس في الشتاء، ما يزيد من معاناة النازحين. أما الحاويات المعدنية فهي مرتفعة التكلفة، وسيئة العزل، وتعد أقل الحلول عملية.

والتحديات والحلول البديلة»<sup>2</sup> ناقش خلاله مجموعة من المختصين والخبراء وذوي العلاقة—بما يشمل أشخاص من قطاع غزة--الحلول المتاحة للإيواء المؤقت القابلة للتطبيق والمناسبة للظروف الفريدة في قطاع غزة. قيم الخبراء الخيارات المتاحة استناداً لقدرتها على تلبية احتياجات النازحين وتقديم حل فعال لحين يصبح بالإمكان إعادة إعمار القطاع. يعرف الإيواء المؤقت بإيواء المتضررين من الحرب أو الأزمات من خلال توفير مرافق آمنة تتوفر بها جميع المستلزمات الضرورية لاستمرار الحياة لحين عودتهم إلى منازلهم أو إعادة بناء ما هُدم منها. وهو يختلف عن الإيواء العاجل، مثل الخيام أو المباني العامة والمشاركة، التي لا يمكنها توفير الحماية الاجتماعية لفترات طويلة. ومن الصادم، أنه مع دخول فصل الشتاء الثاني منذ بدء الحرب، لا يزال قرابة 2 مليون إنسان/ة تحت رحمة ظروف الطبيعة لعدم وجود أي مأوى تقريباً، أو خطط، أو مساعدات مالية معدة للتخفيف سريعاً من البؤس الإنساني الناجم عن الأوضاع السائدة.

## 1-2 التحديات والتوصيات

لقد أدى الدمار الواسع النطاق الذي أحدثته الحرب، والذي إما أضر أو دمر أكثر من 87% من الوحدات السكنية في قطاع غزة (411 ألف منزل)، إلى نزوح ما يقرب من 1.9 مليون شخص، أي 90% من سكان قطاع غزة. وهذا الواقع الكارثي يجعل من توفير المأوى أولوية إنسانية قصوى. ومع ذلك، فإن جهود التعافي في غزة وتوفير المأوى المؤقت تواجه العديد من التحديات، وأهمها الأزمة الإنسانية الحادة التي تركت العديد من الأسر مشردة بلا مأوى واعتماد معظم الأسر على ملاجئ طارئة (هياكل مؤقتة يتم بناؤها باستخدام المواد المتاحة لتوفير الحماية الأساسية). إن نزوح ما يقرب من كامل

<sup>2</sup> <https://mas.ps/publications/10733.html>

والإصلاح، المقرر تنفيذه على مدار العامين المقبلين، خلال جلسة مجلس الوزراء.<sup>3</sup> ويهدف البرنامج، الذي يحدد إطاراً لأولويات الحكومة ومجالات التدخل السريع، إلى تعزيز الاقتصاد الوطني وتسريع تعافيه. كما يسعى إلى معالجة الاختلالات الهيكلية القائمة منذ عقود، وزيادة الاعتماد على الذات وخفض مستويات الفقر والبطالة، فيما تمارس السلطة الفلسطينية في الوقت نفسه ما أمكنها من مسؤوليات على صعيد جهود الإغاثة الإنسانية والتعافي التي فرضتها الحرب. ويتضمن البرنامج مبادرات عدة تمهد الطريق للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الشاملة، نذكر منها:<sup>4</sup>

#### المحور الأول: المبادرات التنموية «عبر القطاعية»

- تعزيز الاقتصاد الأخضر وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة لتلبية احتياجات الطاقة.
- تشجيع استثمار القطاعين الخاص والأهلي في قطاع الرعاية الصحية وتعزيز النظام الصحي الحكومي.
- تطوير قطاع الخدمات المالية الرقمية وتحفيز نمو الاقتصاد الرقمي وتعزيز الشفافية.
- العمل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين الفرص الاقتصادية للأسر والفئات الضعيفة.
- التركيز على تعزيز الاستدامة المالية لهيئات الحكم المحلي وتحسين جدارتها الائتمانية.
- تحسين إنتاجية المحاصيل ودعم المزارعين والحد من الاعتماد على واردات السلع الزراعية لتعزيز الأمن الغذائي.
- إحداث نقلة شاملة في القطاع التعليمي من خلال تحسين مخرجات التعليم من أجل التنمية.

وتقدم الورقة أيضاً توصيات رئيسية للتخطيط الجغرافي للمأوى المؤقتة والتصدي للاحتياجات الإنسانية للنازحين. حيث تؤكد على ضرورة إنشاء الملاجئ بالقرب من المساكن الأصلية للنازحين، والاستفادة مما يقارب 100 موقع في جميع أنحاء قطاع غزة حددتها الحكومة الفلسطينية للإيواء المؤقت، وآلا يتم استخدام الأراضي ذات الملكية الخاصة إلا بعد عقد اتفاقيات قانونية مع ملاكها. وفي الوقت نفسه، توصي الورقة ببناء مرافق الإيواء على أراضٍ مملوكة للبلدية أو الحكومة، مع ضمان أنها تتبع للمناطق الحضرية للحفاظ على الوصول إلى الخدمات الأساسية، ومع الحفاظ على حقوق الأملاك الخاصة. كما يجب إنشاء مرافق الإيواء على أرض مستوية يتوفر فيها تصريف جيد للمياه لمنع حدوث الفيضانات، وربط المأوى بخدمات البنية التحتية المركزية، وتجنب عزلها عن المجتمعات المحيطة.

كما تتطرق الورقة لضرورة تلبية احتياجات النازحين في أماكن الإيواء، مؤكدة على أهمية توفير التدريب المهني، والدعم النفسي والخدمات الصحية باعتبارها أولويات فورية يسهل الوصول إليها. ويشكل إشراك الأفراد النازحين في بناء وإدارة مرافق الإيواء أمراً بالغ الأهمية لتعزيز الشعور بالتمكين. ومن الممكن أن يساعد إنشاء المراكز الخاصة بالأطفال من التخفيف من تأثير تعطل العملية التعليمية، في حين يشكل التعاون القوي بين الوكالات الإنسانية والحكومات المحلية ضرورة أساسية لتلبية الاحتياجات العاجلة والتخطيط للتنمية المستدامة في المدى البعيد.

### 3- البرنامج الوطني الفلسطيني للتنمية والتطوير والإصلاح

في الثاني والعشرين من تشرين الأول، عرض رئيس الوزراء الفلسطيني د. محمد مصطفى مسودة المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للتنمية والتطوير

<sup>3</sup> <https://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/news/details/55703>

<sup>4</sup> <https://www.palestineconomy.ps/ar/Article/22358/>

أوقات الإرسال، وحماية سلامة المحتوى. بالإضافة إلى ذلك، يحدد القانون معايير الترخيص والأمان لمقدمي خدمات الثقة الإلكترونية لبناء بنية تحتية قانونية آمنة ومنظمة لخدمات الثقة. ومن المتوقع أن تعزز هذه التدابير من ثقة المستهلك وتحسن من مستويات أمان المعاملات الرقمية في فلسطين.

#### 4-1 إصلاحات مجزئة

شهد الإطار القانوني للاقتصاد الرقمي في فلسطين تطوراً تدريجياً خلال السنوات الأخيرة، بدءاً من إصدار القرار بقانون رقم (15) بشأن المعاملات الإلكترونية لسنة 2017.<sup>7</sup> فقد أرسى هذا القانون الأسس القانونية للمعاملات الإلكترونية، بما في ذلك الاعتراف بالتواقيع والسجلات الإلكترونية، لتعزيز أمن وموثوقية العمليات الرقمية. وتبع ذلك القرار بقانون رقم (16) لسنة 2017 بشأن الجرائم الإلكترونية، وحل محله لاحقاً القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية، والذي يتطرق لجرائم مثل سرقة الهوية والوصول غير المصرح به، ويوضح العقوبات لضمان بيئة رقمية آمنة. وتبع ذلك القرار بقانون رقم (41) لسنة 2022 بشأن المدفوعات الوطني، والذي حدد الإطار لتنظيم وتسهيل المعاملات المالية الإلكترونية، وخدمات الدفع الجديدة، والتجارة الإلكترونية الآمنة، مع مكافحة الاحتيال والتزوير. وقد حدد هذا القرار بقانون معايير موحدة للتوثيق وسلامة المعاملات.

كما كان لسلطة النقد الفلسطينية دور فعال في تطوير البنية التحتية القانونية والتشغيلية للمعاملات الرقمية. ففي العام 2018، أصدرت سلطة النقد الفلسطينية التعليمات رقم 1 (المعدلة في العام 2021)، والتي تضع إرشادات لترخيص شركات الدفع الرقمي. ومنذ ذلك الحين، أصدرت سلطة النقد الفلسطينية العديد

المحور الثاني: تطوير البيئة التشريعية والارتقاء بالأداء المؤسسي

- تعزيز الإيرادات المحلية وترشيد الإنفاق العام.
- تعزيز منظومة الحوكمة وسيادة القانون من خلال دعم الأطر القانونية وزيادة كفاءة النظام القضائي.
- تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية للاستثمار والأعمال من خلال رقمنة الخدمات التجارية وتحديث القوانين ذات الصلة.
- تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية في قطاعات مثل المياه والطاقة والصحة والاتصالات والتعليم والحماية الاجتماعية.

#### 4- التحول الرقمي

في 29 تشرين الأول، صادق الرئيس الفلسطيني على قرار بقانون بشأن «المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة» بهدف إرساء إطار قانوني قوي وآمن للخدمات الرقمية وتسهيل المعاملات الإلكترونية وتعزيز التحول الرقمي.<sup>5</sup> وتعد هذه المبادرة جزءاً من المرحلة الأولى من «البرنامج الوطني للتنمية والتطوير والإصلاح»، الذي تم الإعلان عنه خلال جلسة مجلس الوزراء الفلسطيني في 22 تشرين الأول الماضي، والذي يحدد الأولويات الحكومية الرئيسية ومجالات التدخل السريع على مدار العامين المقبلين.<sup>6</sup>

يتناول القانون جوانب هامة تتعلق بالمعاملات الإلكترونية، بما في ذلك التوقيع الإلكتروني، والأختام الإلكترونية، وخدمات التسليم الإلكتروني، وآليات الطابع الزمني الآمن، وشهادات المصادقة الرقمية المعتمدة. كما يغطي القانون العديد من القضايا المتعلقة بموثوقية المعاملات الإلكترونية مثل التحقق من هويات المرسل والمتلقي، وتوثيق

<sup>5</sup> <https://www.wafa.ps/Pages/Details/106798>

<sup>6</sup> <https://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/news/details/55703>

<sup>7</sup> <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16935>

## 5- حركة التداول في تشرين الأول

انخفض مؤشر القدس بنحو 1.3% خلال شهر تشرين الأول 2024 مقارنة بشهر أيلول 2024 وبقرابة 20% مقارنة بشهر تشرين الأول 2023، ليغلق عند 477.9 نقطة في آخر يوم للتداول لهذا الشهر.<sup>10</sup> وقد بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال الشهر نحو 9.5 مليون سهم قيمتها 13.9 مليون دولاراً، مسجلة انخفاضاً بزهاء 2.2% و 16.8% في عدد وقيمة الأسهم المتداولة مقارنة بشهر أيلول 2024 على التوالي.

أعلنت بورصة فلسطين في 19 تشرين الثاني عن صافي أرباح الشركات المدرجة في السوق والبالغة 95 مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام 2024، مسجلة انخفاضاً بقرب 55% مقارنة بالفترة المناظرة من العام السابق، أي قبل الحرب.<sup>11</sup> وتظهر النتائج الأولية أن 35 شركة من أصل 48 شركة مدرجة صرحت عن تحقيقها أرباحاً، فيما أعلنت 11 شركة عن تسجيلها خسائر، بينما لم تتمكن شركتان من الإفصاح عن نتائجهما خلال الفترة القانونية للإفصاح.

من التعليمات المتعلقة بالمعاملات الرقمية وطورت العديد من أنظمة الدفع، بما في ذلك إي-براق IBURAQ وإي-سداد E-SADAD.<sup>8</sup>

وعلى الرغم من هذه الجهود، يواجه القطاع الرقمي في فلسطين تحديات جسيمة. يرجع ذلك في المقام الأول إلى القيود السياسية الإسرائيلية التي أعاقت استيراد المعدات التكنولوجية والوصول إلى طيف ترددات النطاق العريض للهاتف المحمول من تطوير بنية تحتية رقمية قوية، ما أدى إلى تأخير تقدم القطاع. علاوة على ذلك، كشف النمو المتسارع للخدمات الرقمية عالمياً عن فجوات في الإطار القانوني، وخاصة في تنظيم المعاملات الإلكترونية والتعامل مع الجرائم الإلكترونية.

وقد سلط تقرير صدر عن البنك الدولي في العام 2021 بعنوان «تقييم الاقتصاد الرقمي الفلسطيني» الضوء على العديد من الفجوات التنظيمية، بما في ذلك الحاجة إلى الأمن السيبراني، وحماية البيانات الشخصية، وتسجيل الأعمال التجارية رقمياً. كما أشار التقرير إلى ضعف التنسيق بين وزارات السلطة الفلسطينية بشأن السياسات الرقمية وعدم كفاية الرصد والتقييم للاستراتيجيات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأوصى التقرير بإجراء إصلاحات عاجلة، خاصة التشريعات المتعلقة بالهوية الرقمية، والأمن السيبراني، وخصوصية البيانات، إلى جانب تحديث قوانين الملكية الفكرية. ويمثل القرار بقانون الجديد بشأن المعاملات الإلكترونية - إلى جانب مبادرات مثل قانون الشركات الجديد وتسجيل الأعمال التجارية عبر الإنترنت والنقاشات الجارية حول حماية البيانات الشخصية<sup>9</sup> - خطوات مهمة في تعزيز التحول الرقمي في فلسطين.

10 <https://tinyurl.com/38999t4>

11 <https://tinyurl.com/yc6dad8j>

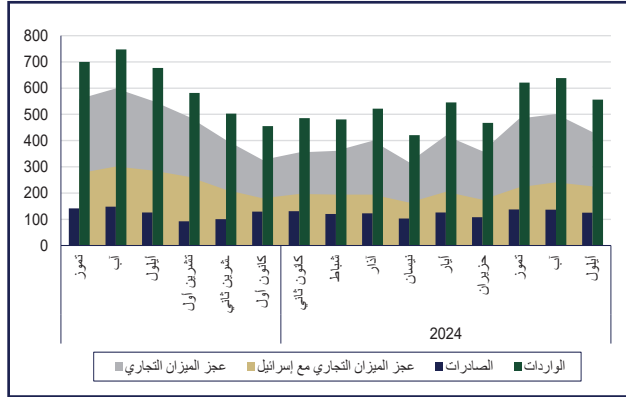
8 <https://www.pma.ps/en/PaymentSystems/Overview>

9 <https://7amleh.org/2023/10/03/wrgh-mwqf-bshah-m-sw-dh-qanwn>

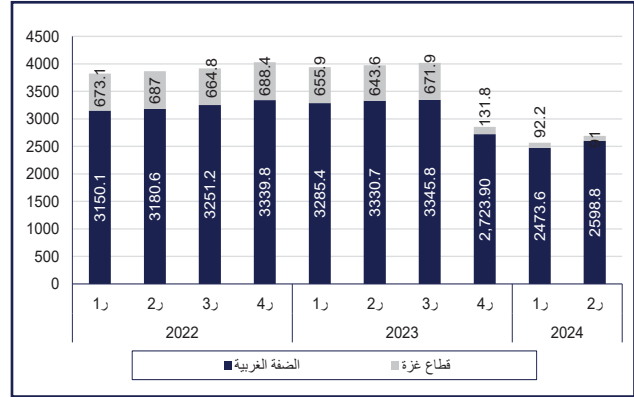
التجارة

الناتج المحلي الإجمالي

الصادرات والواردات الشهرية وعجز الميزان التجاري والعجز التجاري مع إسرائيل (مليون دولار أمريكي) في فلسطين، تموز 2023 - أيلول 2024



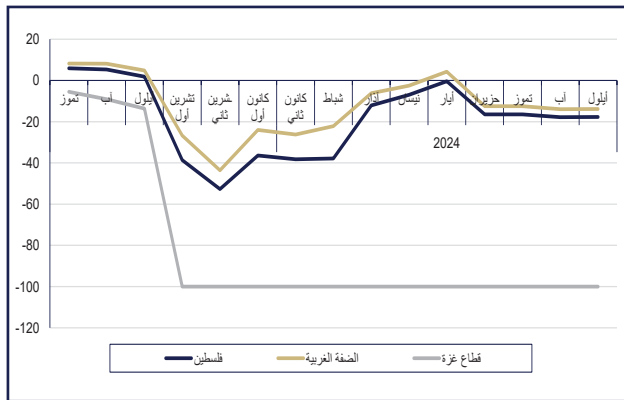
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين بحسب المنطقة (مليون دولار أمريكي بأسعار 2015) في فلسطين حسب المنطقة الربع الأول 2022 - الربع الثاني 2024



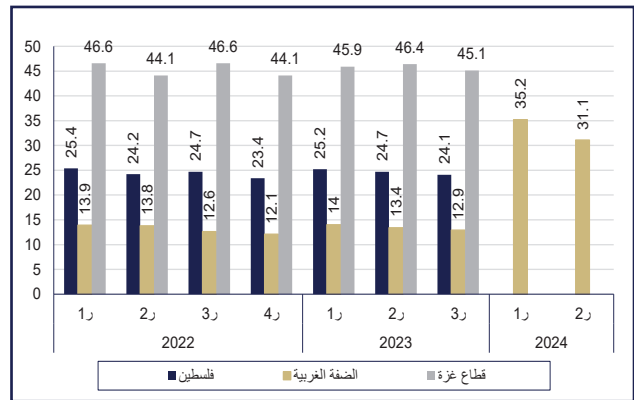
مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال

البطالة

مؤشر سلطة النقد الفلسطينية الشهري للدورة الأعمال تموز 2023 - أيلول 2024



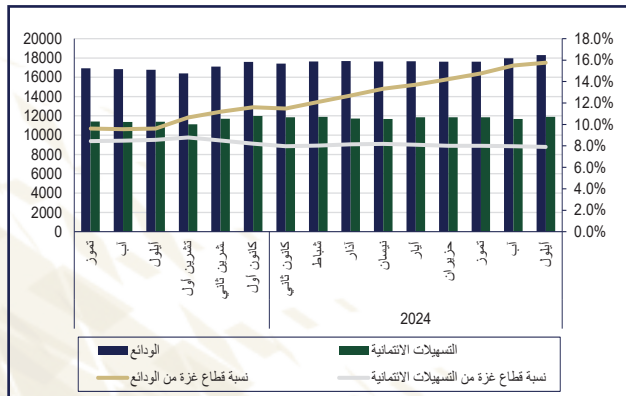
معدلات البطالة الربعية (%) في فلسطين حسب المنطقة الربع 1 2022 - الربع 2 2024



القطاع المصرفي

التضخم

الودائع الشهرية للعملاء والتسهيلات الائتمانية (مليون دولار أمريكي) في فلسطين تموز 2023 - أيلول 2024



مؤشر أسعار المستهلك الشهرية (سنة الأساس = 2018) في فلسطين حسب المنطقة، تموز 2023 - تشرين أول 2024

